

Distr.: General
16 June 2020
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2499 (2019)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وطلب إليَّ أن أقدّم كل أربعة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويقدم هذا التقرير معلومات عن آخر التطورات الرئيسية التي استجدت في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ التقرير السابق المؤرخ 14 شباط/فبراير 2020 (S/2020/124)، بما في ذلك أثر تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي أعلن عنه رسميا في جمهورية أفريقيا الوسطى في 14 آذار/مارس.

ثانيا - الحالة السياسية

التطورات السياسية

2 - اتسمت البيئة السياسية بزيادة الحشد قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2020، مما أسهم في حدوث توترات بين الأطراف السياسية المعنية. وقد تعاون الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة المتكاملة، مانكور ندياي، من خلال مساعيه الحميدة وعبر تنفيذ الولاية المنوطة به في مجال التيسير السياسي، مع الأطراف المعنية في البلد والجهات الدولية الشريكة لتشجيع الحوار السياسي البناء والشامل للجميع بغية الحفاظ على المكاسب الهشة التي تحققت.

3 - وفي 11 شباط/فبراير، شكل 14 حزبا معارضا ائتلاف المعارضة الديمقراطية تحقيقا لهدف معلن هو كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في الوقت المناسب. ويضم الائتلاف حزب رئيس الوزراء السابق أنيسيه - جورج دولوغليه، الاتحاد من أجل تجديد في أفريقيا الوسطى؛ وحزب الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي، كوا نا كوا؛ وحزب رئيس الوزراء السابق نيكولا تيانغاي، المؤتمر الجمهوري من أجل التقدم



20-07544 (A) 180620 180620



الاجتماعي؛ وحزب رئيس الجمعية الوطنية السابق كريم مكاسوا، طريق الأمل؛ وحزب رئيس الوزراء السابق محمد كمون، بي أفريكا تي إي كوي.

4 - وأسهم توقيف 31 فردا، من بينهم 11 فردا من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، في 28 آذار/مارس و 3 نيسان/أبريل، بتهم تتعلق بتشكيل عصابة، وتقويض أمن الدولة، والتآمر، في حدوث توترات سياسية. وقد جرت عملية التوقيف الأولى في مقر إقامة وزير الفنون والثقافة والسياحة، ديودونيه ندوماتي، رئيس جناح نغايسونا لجماعة أنتي بالاكا، والثانية في مقر إقامة غير مأهول للسيد بوزيزي. وفي 3 نيسان/أبريل، أوضح المدعي العام لمحكمة الاستئناف في بانغي أنه لم يصدر أمراً بالقبض على السيد بوزيزي كما تردد. وندد حزب كوا نا كوا بعمليات التوقيف ووصفها بأنها ذات دوافع سياسية. وفي بيان مشترك مؤرخ 24 نيسان/أبريل، وصفت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى عمليات التوقيف بأنها انتهاك لالتزامات الحكومة بموجب الاتفاق.

5 - وازدادت أيضا التوترات السياسية عقب تقديم التماس تشريعي يرعاه الائتلاف الحاكم لتعديل الدستور في سياق جائحة كوفيد-19، وقد وقع الالتماس 101 من أصل 140 عضوا من أعضاء البرلمان. وكان هدف التعديل المقترح تمديد فترة ولاية الرئيس وأعضاء البرلمان إذا تعذر إجراء الانتخابات في غضون المواعيد الدستورية بسبب ظروف غير متوقعة، أو قوة قاهرة. وأعربت الحكومة عن تأييدها للتعديل المقترح، بحجة ضرورة منع عدم الاستقرار المؤسسي وحدوث فراغ دستوري. وأعرب العديد من أحزاب المعارضة وهيئات المجتمع المدني عن قلقها الشديد، وأصرت على الالتزام بالمواعيد الدستورية. وفي 5 حزيران/يونيه، قضت المحكمة الدستورية بأن التعديل المقترح سيكون غير دستوري، شأنه في ذلك شأن حدوث انتقال، وشددت على أن أي تفويت لمواعيد الانتخابات ينبغي أن ينبثق من مشاورات وطنية موسعة تسعى إلى إيجاد حل توافقي.

6 - وأعلن الرئيس فوستين تواديرا في كلمتين ألقاهما على نطاق البلد في 19 و 26 آذار/مارس، سلسلة من تدابير التخفيف في إطار مكافحة انتشار مرض كوفيد-19، ودعا إلى التضامن الوطني، بما في ذلك الحجر الصحي لمدة 21 يوماً للأشخاص الذين يدخلون البلد وأي أشخاص مشتبه في إصابتهم بمرض كوفيد-19 ومَن خالطوهم، وفرض حظر مؤقت على التجمعات المؤلفة من أكثر من 15 شخصاً، والإغلاق المؤقت للمدارس وأماكن الترفيه، وفرض قيود على دخول البلد. وفي 27 نيسان/أبريل، قيدت السلطات مؤقتا الحركة التجارية وحركة الركاب على المحاور الرئيسية من بانغي إلى المنطقة الغربية والمدن المجاورة للكاميرون ونهر أوبانغي.

7 - واحتشد عدد من أحزاب المعارضة وراء تدابير التخفيف المعلنة وأوقفت تنظيم مناسبات عامة. وقدم أعضاء الجمعية الوطنية تبرعات خاصة إلى الحكومة من أجل التصدي للجائحة على الصعيد الوطني. ورحبت المنابر المشتركة بين الأديان بالتدابير وأعلنت فرض قيود على الأنشطة الدينية. وعلى الرغم من الاتفاق على عدم تسييس التعامل مع الجائحة، انتقد بعض السياسيين المعارضين أوجه القصور في استجابة الحكومة مشيرين إلى ما تصوروه من استخدام السلطات للجائحة لخدمة مآرب سياسية.

8 - وفي 15 أيار/مايو، أطلق 34 حزبا من أصل 42 حزباً مرتبطاً بالأغلبية الرئاسية المنبر السياسي، "القلوب المتحدة"، لمواجهة ائتلاف المعارضة الديمقراطية المعارض. والقصد من هذا المنبر هو الاصطفاف خلف مرشح واحد للانتخابات الرئاسية والاتفاق على مرشحين للانتخابات التشريعية. وأعلن

أربعة زعماء سياسيين ترشحهم للانتخابات الرئاسية، ولا سيما مارتن زيغيليه من حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى؛ وبورنو بريغيت أورتانس من حزب تقدم الشعب؛ وكريبان مبولي – غومبا من الحزب الأفريقي للتحول الجذري وتكامل الدول؛ وأريستيد برياند ريبواس من الحزب المسيحي الديمقراطي، الذي انضم منذ ذلك الحين إلى منبر "القلوب المتحدة".

9 – واعتمدت الجمعية الوطنية في دورتها العادية الأولى لعام 2020، التي اختتمت في 30 أيار/مايو، أربعة قوانين، منها قوانين بشأن وضع الأفراد العسكريين، وفقا لخطة الدفاع الوطني لعام 2017.

عملية السلام

10 – في حين أُحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق، فقد تقوض التقدم بسبب تجدد العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، ولا سيما في بيراو وبريا ونديليه وأوبو.

11 – وعقدت لجنة الرصد التنفيذية للاتفاق دورتيها السابعة في 28 شباط/فبراير والثامنة في 22 أيار/مايو. وناقشت الحكومةُ والجماعات المسلحة والأحزاب السياسية وممثلو المجتمع المدني المسائل المتعلقة بالوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والتحضير للانتخابات، ودعوا إلى فرض جزاءات بموجب المادة 35 من الاتفاق على أولئك الذين ينتهكون التزاماتهم، وخاصة إلى وقف الأعمال القتالية.

12 – وخلال دورة استثنائية عقدت في الفترة من 19 إلى 28 شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية الوطنية عدة قوانين مطلوبة بموجب الاتفاق، من بينها قوانين بشأن الأحزاب السياسية ومركز المعارضة؛ وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة؛ ومركز رؤساء الدولة السابقين؛ وأول جزء من قانون من جزأين بشأن السلطات المحلية واللامركزية.

13 – وفي أعقاب دعوة الأمين العام في 23 آذار/مارس إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لمكافحة الجائحة، أعلنت جماعات مسلحة هي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية)، والجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى (الجبهة الديمقراطية)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (حركة العودة)، عن انضمامها إلى الدعوة. ولا يزال يتعين ترجمة هذه التصريحات إلى أفعال على أرض الواقع. وقد عمل الممثل الخاص، في إطار سعيه إلى نشر الدعوة على نطاق أوسع، مع الأطراف الموقعة على الاتفاق من أجل التشجيع على الوقف الفوري للأعمال القتالية.

14 – وعلى الرغم من تعليق العديد من آليات المتابعة الرسمية للاتفاق عقب تفشي مرض كوفيد-19، واصلت الحكومة حوارها الرفيع المستوى مع قادة الجماعات المسلحة، بدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجهات الضامنة للاتفاق، فضلا عن البعثة المتكاملة بوصفها ميسرا. وأجرت الحكومة اتصالات مع سلطان (رئيس بلدية) مدينة نديليه في 25 آذار/مارس لمعالجة تصاعد التوترات والعنف. وسعى رئيس الوزراء، فيرمان نغريبادا، أيضا إلى التوسط بين فصيلي الجبهة الشعبية من إثنية الغولا وإثنية الرونغا في الفترة من 24 إلى 27 نيسان/أبريل في بانغي. وفي 17 نيسان/أبريل، دعا علي داراسا، زعيم حزب الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام) إلى بانغي لمناقشة استعادة سلطة الدولة، والتحضير لنزع السلاح والتسريح، وإنشاء وحدات أمنية مختلطة خاصة في الجنوب الشرقي للبلد. واجتمع رئيس الوزراء أيضا مع عبد الله حسين، القائد العسكري للجبهة الشعبية،

في بانغي في 25 نيسان/أبريل، واتفقا على نشر القوات المسلحة الوطنية في نديليه لأول مرة منذ عام 2013، وهو ما جرى في 13 أيار/مايو، وعلى بدء عملية نزع سلاح وتسريح العناصر المسلحة التابعة للجبهة الشعبية، وإنشاء وحدة أمنية مختلطة خاصة.

15 - وقرر اجتماع اللجنة الاستراتيجية بشأن الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة الذي ترأسه رئيس الوزراء في 22 نيسان/أبريل مواقع انتشار الوحدات في المنطقة الغربية، ولا سيما بوسانغوا وبوار وكوي وباوا، وموقع التدريب التالي في نديليه بالمنطقة الوسطى. وفي 12 أيار/مايو، ترأس الرئيس حفلا في بوار لتخريج الدفعة الثانية من متدربي الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة البالغ عددها 127 متدربا. وفي 5 حزيران/يونيه، بدأ انتشار الوحدات من بوار إلى باوا.

16 - ويسرت البعثة المتكاملة عقد جلستي تداول بالفيديو بين وزير إدارة الأراضي واللامركزية والمحافظين لتعزيز الاتصال بين آليات تنفيذ الاتفاق الوطنية والمحلية، التي تلقت الدعم من صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) والمنظمة الدولية للهجرة. واستخدمت البعثة التمويل البرنامجي لتنفيذ مشاريع في ثماني محافظات لتعزيز دور المرأة في تنفيذ الاتفاق.

17 - وفي محافظة فاكاغا، استأنفت لجان التنفيذ والأمن التقني أنشطتها في 19 آذار/مارس، بعد توقف دام سبعة أشهر بسبب النزاع. وعينت الجبهة الشعبية ممثليها في تلك اللجان في جميع أنحاء المحافظة.

18 - وفي 8 حزيران/يونيه، عقد وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جلسة تداول بالفيديو مع الرئيس. وفي وقت لاحق، أصدروا بيانا مشتركا رحبوا فيه بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق ودعوا جميع الأطراف إلى اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة. كما شجعوا الرئيس على الدخول في حوار سياسي مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المعارضة، لضمان المُضي في مسار يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية.

التحضير للانتخابات

19 - استمر التحضير للانتخابات في سياق مسيّس يتسم بالتشكك حيال التأخير الذي دام أربعة أشهر في بدء عملية تسجيل الناخبين والمخاوف المتعلقة بمرض كوفيد-19. وشجعت الجهات الدولية الشريكة الأطراف السياسية المعنية على إعطاء الأولوية للحوار البناء ومخاطبة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى بصورة شفافة.

20 - وفي 16 آذار/مارس، وسع رئيس الوزراء نطاق التمثيل في اللجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات ليشمل الأغلبية الحاكمة والمعارضة السياسية والمجتمع المدني. وعقدت اللجنة اجتماعات شهرية، مما أتاح إحراز تقدم بشأن الجدول الزمني للانتخابات، ومشاركة اللاجئين، وعمليات السلطة الوطنية للانتخابات.

21 - ونشرت السلطة الوطنية للانتخابات جدولا زمنيا منقحا للانتخابات في 29 نيسان/أبريل يتقيد بالمواعيد الدستورية. واكتملت عملية رسم الخرائط الانتخابية في نيسان/أبريل، مما أسفر عن إنشاء نحو 3 500 مركز لتسجيل الناخبين ستكون أيضا بمثابة مراكز اقتراع. ومن أصل 144 فرعاً من فروع السلطة الوطنية للانتخابات، أنشئ 126 فرعاً حتى 1 حزيران/يونيه. واحتجت أحزاب المعارضة على ما اعتبرته مخالفات حدثت في إنشائها، مشيرة إلى محدودية الاتصالات والتشاور. ولم يُعِدْ مجلس الوزراء بعدُ إلى

الجمعية الوطنية قانونَ السلطة الوطنية للانتخابات، بعد رفض المحكمة الدستورية طعنا قدمته ستة أحزاب معارضة بشأن دستورية حكمين من قانون الانتخابات.

22 - وعُرضت الخطة المتكاملة لتأمين الانتخابات، بما في ذلك قوات الأمن الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، على الرئيس في 11 أيار/مايو. وتعرِض الخطة نشر 000 2 عنصر إضافي من قوات الأمن الوطنية، وهو ما قد يتأثر بالتعليق المؤقت للتجنيد والنشر بسبب مرض كوفيد-19.

23 - وفي 29 نيسان/أبريل، أكد رئيس الوزراء من جديد التزام الحكومة بضمان منح حق التصويت للاجئين، الأمر الذي سيتطلب من البلدان المضيفة السماح بالتحقق من عدد اللاجئين وإجراء العمليات الانتخابية. وعقدت الحكومة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اجتماعا مع سفراء البلدان المجاورة في 11 أيار/مايو، قدمت خلاله الحكومة تشريعا مقترحا يتيح للاجئين الإدلاء بأصواتهم، وقد تعهد السفراء بدعم ذلك التشريع.

24 - وفي 20 أيار/مايو، أصدرت الحكومة مرسومين لا بد منهما لإجراء الانتخابات في حينها. وحدد المرسوم الأول فترة تسجيل الناخبين من 22 حزيران/يونيه إلى 28 تموز/يوليه، مع إصدار قائمة الناخبين النهائية في أيلول/سبتمبر. وحدد الثاني أن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى المغتربين سيُسمح لهم بالتصويت في بلجيكا وبنن وتشاد وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وغينيا الاستوائية وفرنسا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وفي 8 حزيران/يونيه، قدمت ثمانية أحزاب معارضة رئيسية طلبا لإلغاء المرسومين إلى مجلس الدولة، بحجة وجود مخالفات إدارية.

25 - وفي 1 حزيران/يونيه، كان الصندوق المشترك للبرنامج الإنمائي المخصص لدعم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية حتى عام 2022 والبالغة موارده 41,8 مليون دولار به فجوة في التمويل قدرها 10,5 ملايين دولار. وفي آذار/مارس، صرف الاتحاد الأوروبي 13 مليون دولار من المبلغ الذي تعهد بالمساهمة به وهو 16,5 مليون دولار. وقُدمت مساهمات منفصلة بلغ مجموعها 5,5 ملايين دولار لمشاريع مكملة للصندوق المشترك، بما في ذلك مساهمات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

26 - وقامت البعثة المتكاملة بتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية وقدمت الدعم التقني والأمني واللوجستي، بالإضافة إلى المساعي الحميدة والتيسير السياسي الراميين إلى الحفاظ على شمولية العملية الانتخابية ومصداقيتها. ويجري باستمرار تقييم آثار مرض كوفيد-19 على مدى الاستعداد لإجراء الانتخابات. كما تُتخذ تدابير احترازية لطمأنة الأطراف المعنية على السلامة عند التصويت.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

27 - استمرت الجهود الرامية إلى حل المنازعات والعنف على الصعيد المحلي. ففي بانغاسو، أسهمت الاشتباكات المستمرة بين الجماعات المسلحة في التشريد وتعليق الأنشطة التجارية، مما أدى إلى تفاقم التوترات القبلية. ووقَّعت السلطات المحلية والمجتمعات المحلية وقادة الجماعات المسلحة اتفاق سلام محليا في 10 آذار/مارس لاستعادة حرية انتقال السلع والأشخاص على محور رافاي - دمبيا - زيميو. وأُنشئت لجنة رصد لاستعادة الثقة بين السكان والسلطات المحلية.

28 - وعززت البعثة المتكاملة شراكتها الاستراتيجية مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية وحددت بصورة مشتركة مشاريع لتعزيز مواجهة كوفيد-19 بالتزامن مع التمكين من تحقيق المصالحة في المقاطعتين PK5 و PK12 في بانغي.

ثالثا - الحالة الأمنية

29 - في 1 حزيران/يونيه، كانت الانتهاكات المسجلة للاتفاق قد انخفضت من 575 انتهاكا إلى 504 انتهاكات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، رغم أن الجماعات المسلحة والميليشيات لا تزال تشكل تهديدات خطيرة للسكان المدنيين واستقرار البلد. وكان المدنيون هدفا لأكثر من نصف الانتهاكات (286)، تلتها أنشطة عسكرية غير قانونية (120) وقيود على التنقل (83). وحتى 1 حزيران/يونيه، ارتكبت الجبهة الشعبية أكبر عدد من الانتهاكات المبلغ عنها (179)، تليها الحركة الوطنية (86)، ثم حركة العودة (78)، فالاتحاد من أجل السلام (67)، فعناصر جماعة أنتي بالاكا (58)، فالقوات المسلحة (27). وغذت الشائعات والتضليل حول كوفيد-19 كراهية الأجانب، ولا سيما في بانغي وبوار وكاغا - باندورو.

30 - وفي الشمال الشرقي، استمرت الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة. ففي 16 شباط/فبراير، حاولت الجبهة الشعبية استعادة السيطرة على بيراو من حركة محرِّري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة. وأدى التدخل القوي للبعثة المتكاملة إلى انسحاب الجبهة الشعبية، بعد تكبدها 11 قتيلا وعدة إصابات. ولم تقع إصابات في صفوف المدنيين. وأسهمت منطقة خالية من الأسلحة أنشئت في 14 آذار/مارس في تحسين الحالة الأمنية، وفي 9 نيسان/أبريل، نُشر 142 جنديا من القوات المسلحة الوطنية في بيراو. وتفيد التقارير بفرار مشردين داخلياً باتجاه السودان نتيجة تلك الحوادث.

31 - وازدادت التوترات بين فصائل تابعة للجبهة الشعبية، ولا سيما في بريا ونديليه، مما تسبب في انقسام الجماعة على أسس عرقية. ففي 11 آذار/مارس، هاجمت عناصر من فصيل غولا في الجبهة الشعبية، يدعمها حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى (حزب التجمع)، غير الموقع على الاتفاق، نديليه، مستهدفة طائفة الرونغا والعرب، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 29 شخصا، من بينهم 18 مدنيا. وفي 15 آذار/مارس، نصبت عناصر من فصيل غولا كمينا لدورية تابعة للبعثة المتكاملة، مما أدى إلى إصابة أحد أفراد حفظ السلام. وفي 25 آذار/مارس، هاجمت عناصر من فصيل غولا قرية يانغوغالي التي أغلبيتها من طائفة الرونغا، بالقرب من نديليه. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي قادتها الحكومة، هاجمت عناصر فصيل غولا مدينة نديليه يومي 29 و 30 نيسان/أبريل، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 27 شخصا، من بينهم 21 مدنيا. ونفذت البعثة المتكاملة عملية حالت دون وقوع مزيد من العنف وأدت إلى القبض على تسعة من عناصر حزب التجمع، بمن فيهم زعيمه، في 19 أيار/مايو، مما بعث بإشارة قوية بشأن مكافحة الإفلات من العقاب وأسهم في تخفيف حدة التوترات.

32 - وفي بريا، تصاعدت التوترات بين فصيلي غولا ورونغا للجبهة الشعبية في 10 آذار/مارس عقب وفاة مقاتل من إثنية الفولان في الجبهة الشعبية أثناء احتجازه من قبل فصيل رونغا التابع للجبهة. وسافر السيد داراسا زعيم حزب الاتحاد من أجل السلام إلى بريا مع عناصر مدججة بالسلاح دون موافقة اللجان المحلية للاتفاق، حيث توسط في التوصل إلى وقف إطلاق النار بين فصائل الجبهة الشعبية في 18 آذار/مارس. كما عزز وجود الاتحاد من أجل السلام في بريا.

33 - وتصـــاعدت التوترات في نديفا، بمحافظة فاكاغا، في أعقاب نزاع عنيف بين حزب التجمع وعرب المسيرية في 27 آذار/مارس، قُتل خلاله رئيس أركان الحزب وستة من طائفة المسيرية. وفي 18 نيسان/أبريل، نصب رعاة المسيرية كمينا لخمسة تجار من إثنية غولا بالقرب من بيراو، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة اثنين بجروح خطيرة. ويسرت البعثة المتكاملة عملية لتسوية النزاع بين الطائفتين.

34 - وفي 9 أيار/مايو، عززت البعثة وجودها في أوبو، بمحافظة مبومو العليا، في أعقاب التوترات بين القوات المسلحة الوطنية ومقاتلي الاتحاد من أجل السلام، الذين انتقلوا إلى المدينة عقب ادعاءات بأن جنودا شـــاركوا في قتل ثلاثة مدنيين في 10 أيار/مايو في مبوكي، بالقرب من أوبو. وفي 20 أيار/مايو، تبادلت البعثة المتكاملة والقوات المسلحة إطلاق النار مع عناصر تابعة للاتحاد من أجل السلام في أوبو. ولم يبلغ عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وطرد المقاتلون من المدينة، بينما ألقت القوات المسلحة القبض على ستة منهم واحتجزتهم قبل نقلهم إلى بانغي في 23 أيار/مايو. وفي 20 و 28 أيار/مايو، أصدر السيد داراسا بيانات أدان فيها الانتهاكات المدّعى أن القوات المسلحة قد ارتكبتها ضد السكان المدنيين في أوبو، ونفى فيها تورط الاتحاد من أجل السلام في الاشتباكات، وادعى أن العنف جاء تعبيرا عن رد فعل السكان المحليين على الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المســلحة. وفي 2 حزيران/يونيه، ألقت القيادة المحلية القبض على جندي من القوات المسلحة الوطنية بتهمة قتل مدني.

35 - وفي شباط/فبراير، كثفت الجبهة الشعبية والحركة الوطنية وتجار مدنيون مسلحون يدّعى أنهم من تشاد أنشطة حول مناجم الذهب في منطقة كوكي، مما أدى إلى اشتباكات في 29 آذار/مارس أسفرت عن مقتل شخص واحد على الأقل والتشرد الداخلي لنحو 100 شخص. وأكد الاتحاد من أجل السلام سيطرته في المنطقة الغربية، مغتنما فرصـــة التوترات بين الحركة الوطنية والجبهة الشـــعبية، حيث زاد من وجوده في ماركوندا، بمحافظة أوهام، في آذار/مارس.

36 - ووسّعت الجماعة المسلحة، "العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار"، أنشطتها في المنطقة الغربية، ولا ســـيما في محافظات أوهام - بندي ونانا - مامبيري ومامبيري - كادي، بحجة حماية الرعاة من طائفة الفولان. وفي 10 نيســـان/أبريل، بدأت البعثة المتكاملة عملية للحد من توســـع تلك الجماعة المســلحة. وفي 13 أيار/مايو، احتلت الجماعة المسلحة، بقيادة زعيمها عباس صديقي، مقر قوة الدرك في بيسون، بمحافظة نانا مامبيري، مما أجبر عناصر الدرك على إخلاء نقطتهم. وبالإضـافة إلى ذلك، سعت الجماعة المسلحة في أيار/مايو إلى توســـيع منطقة نفوذها في غرب محافظة أوهام للســـيطرة على مواقع التنقيب عن الذهب. وفي 5 حزيران/يونيه، أصـــدر زعيم الجماعة المســـلحة بيانا أعلن فيه تعليق مشـــاركتها في آليات المتابعة والرصـــد المنبثقة عن الاتفاق حتى إشـــعار آخر. وفي 9 حزيران/يونيه، هاجمت عناصـــر يفترض أنها من جماعة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار معسكر تدريب الوحدات الأمنية المختلطة الخاصـة في بوار، مما أدى إلى إصـــابة 14 من أفراد الوحدة وأحد أفراد القوات المسـلحة الوطنية. وفي اليوم نفســه، هاجم أفراد مسلحون نقطة تفتيش مشتركة بين البعثة المتكاملة والقوات الوطنية في بوغول بالقرب من باوا، مما أدى إلى إصابة اثنين من حفظة السلام.

37 - وأدت الهجمات المنفذة انتقاما لسرقة الماشية وإتلاف المحاصيل إلى وقوع اشتباكات، حيث سُجل 40 حادثا في المنطقة الغربية في الفترة من شـــباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه. وفي الفترة من 16 إلى 19 شباط/فبراير، أسفرت الاشتباكات بين الرعاة التشاديين المسلحين والمجتمعات المحلية، بدعم من عناصر أنتي بالاكا، عن مقتل ما لا يقل عن أربعة رعاة ومدنيين اثنين بالقرب من باتانغافو.

38 - وفي محافظة باس - كوتو، هاجمت عناصر محلية من جماعة أنتي - بالاكا، بقيادة ديميتري أيولوما، مقر إقامة نائب المحافظ في 14 آذار/مارس. وتدخلت البعثة المتكاملة لاستعادة النظام. وخلال تبادل إطلاق النار، أصيب أحد حفظة السلام بجروح أدت إلى وفاته. وفي 4 أيار/مايو، بدأت البعثة عملية لتحييد جماعة أنتي - بالاكا المحلية وتحسين إمكانية الوصول إلى المناطق المعزولة.

39 - وفي بانغي، زادت مستويات الجريمة في مقاطعة PK5 بنسبة 18 في المائة بين 1 شباط/فبراير و 1 حزيران/يونيه بسبب أنشطة العصابات الإجرامية، مما زاد من الإحساس بانعدام الأمن بين السكان. وفي 31 أيار/مايو، هددت عناصر من القوات المسلحة الوطنية *والتجمع الخاص المكلف بحماية الجمهورية* أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة المتكاملة المتمركزين في معسكر رو في بانغي، مما أدى إلى إصابة أحد أفراد حفظ السلام.

رابعا - العمل على الصعيد الإقليمي

40 - في 22 نيسان/أبريل، قام السيد تواديرا بزيارات رسمية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو، مُيسِّرتيْ الاتفاق. وقام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالتحضير لإجراء تقييم مشترك للديناميات دون الإقليمية لإرساء الأساس لأنشطة إقليمية إضافية لدعم تنفيذ الاتفاق.

خامسا - الحالة الإنسانية

41 - أثرت التوترات الطائفية والاشتباكات بين الجماعات المسلحة والهجمات ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني على الحالة الإنسانية. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

42 - وفي 1 حزيران/يونيه، كان هناك نحو 000 697 من المشردين داخليا، بالإضافة إلى 000 616 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة. وقدمت الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدة الإنسانية إلى نحو 000 720 شخص.

43 - وكانت التحديات الإنسانية حادة بشكل خاص في نديليه بسبب اشتباكات بين الجماعات المسلحة. وفي آذار/مارس، زُعم أن السلطات المحلية وعناصر من الجبهة الشعبية قد أجبرت نحو 000 8 من المشردين داخليا على إخلاء موقع ما، على الرغم مما كان يمثله ذلك من مخاطر من حيث الحماية والأمن. وفي أيار/مايو، أدت هجمات أخرى إلى تشريد ما يقرب من 000 17 شخص إضافي، التمس أكثر من 000 13 منهم اللجوء بالقرب من مباني البعثة المتكاملة. وعلقت معظم المنظمات الإنسانية أنشطتها مؤقتا في نديليه بعد 14 حادثا استهدفت العاملين في المجال الإنساني؛ وتم نشر أفرقة طوارئ في وقت لاحق لضمان تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين حديثا.

44 - كما تأثر العاملون في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية بالظروف الأمنية في بانغي وباتانغافو وبيراو وكاغا باندورو. وسُجل ما مجموعه 121 هجوما على العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك أعمال التخويف والعدوان المتصلة بكوفيد-19، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ثمانية أشخاص. وقامت البعثة المتكاملة بدوريات ونشرت قوات للرد السريع لحماية العاملين في المجال الإنساني في بامينغي وبيراو ونديليه.

45 - واتخذت السلطات الوطنية مجموعة من تدابير التخفيف للحد من انتشار مرض كوفيد-19، بدعم من منظمة الصحة العالمية وجهة شريكة أخرى، بما يشمل الدعم المقدم من البعثة المتكاملة. وحتى 1 حزيران/يونيه، أكدت الحكومة وجود 069 1 حالة من حالات الإصابة بمرض كوفيد-19، شفيت منها 23 حالة وتوفي منها 4 أشخاص.

46 - وبالإضافة إلى تدابير المواجهة الصحية، حددت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الأماكن ذات الأولوية في المناطق المتضررة، حيث يسرت الأمم المتحدة توفير المخزونات مسبقا، وأنشأت مراكز عزل، بما في ذلك في مواقع للنزوح، واستمرت في تقديم المساعدة الحرجة للمحافظة على الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الأمم المتحدة جهود الاتصال التي تبذلها الحكومة لتوعية 1,2 مليون شخص بشأن مرض كوفيد-19، وساعدت لجان الأزمات على الصعيد المحلي في تنفيذ الخطة الوطنية.

47 - وكان أثر الجائحة على السكان كبيرا. فقد ساهم الإغلاق الجزئي للحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون في زيادة أسعار السلع المستوردة بنسبة 31 في المائة، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية. وأسفرت تدابير التباعد الاجتماعي عن زيادة بنسبة 67 في المائة في تكلفة النقل الحضري.

48 - وكشف التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أجري في أيار/مايو عن زيادة انعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من استمرار المساعدة الغذائية، يعاني ما يقرب من 2,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك 000 750 شخص في مرحلة الطوارئ.

49 - وظلت الأنشطة الإنسانية تواجه نقصا حادا في التمويل. ففي 1 حزيران/يونيه، لم تكن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 ممولة إلا بنسبة 22 في المائة، بفجوة قدرها 428 مليون دولار من أصل 553 مليون دولار، منها 153 مليون دولار مطلوبة للتصدي لمرض كوفيد-19.

سادسا - حماية المدنيين

50 - عملت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية، على تعزيز القدرة الوطنية على حماية المدنيين عن طريق تحديد المخاطر والتحديات والحلول للتخفيف من انتشار مرض كوفيد-19 وتنفيذ خطط الطوارئ.

51 - وعدلت البعثة المتكاملة الطريقة التي تنفذ بها ولايتها في مجال الحماية، وأبقت في الوقت نفسه على وجود حمائي قوي لردع التهديدات المحتملة. وشمل هذا النهج تعليق نشر أفرقة احتياطية في الأماكن التي ليس فيها وجود مدني دائم، والتدريب على الحماية الشخصية للأفراد المدنيين والنظاميين؛ والآليات الإلكترونية لتنسيق الحماية، مما كان له تأثير ضئيل على القدرة على التعامل الملائم مع التهديدات في الوقت المناسب؛ وإعادة توجيه التمويل البرنامجي لدعم جهود التوعية المجتمعية التي تبذلها الحكومة بشأن مرض كوفيد-19؛ والجهود المبذولة في مجال الاتصال. وقامت البعثة المتكاملة والسلطات الوطنية بتدريب أكثر من 600 متطوع في مجال الحماية المدنية و 690 1 من العاملين في مجال التعبئة الاجتماعية لتوعية السكان بشأن هذه الجائحة.

52 - وواصلت البعثة توفير الأمن المادي للمشردين الذين يلتمسون اللجوء بالقرب من قواعدها. وعززت آليات الإنذار المبكر، التي حسنت فهم احتياجات الحماية والتصدي للتهديدات في بعض المناطق.

53 - ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مشاريع تهدف إلى التخفيف من حدة العنف المتصل بالترحال الرعوي في مناطق مختلفة، بتيسير من البعثة المتكاملة. وفي باتانغافو، وهي نقطة ساخنة للترحال الرعوي، شجعت البعثة المجتمعات المحلية على حل الخلافات بين المترحلين الرعويين والسكان المحليين، من خلال لجان إدارة الترحال الرعوي.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

54 - واصلت الحكومة تنفيذ استراتيجيتها لإعادة بسط سلطة الدولة بدعم من البعثة المتكاملة. ففي الفترة من 17 إلى 19 آذار/مارس، أجرت وزارة إدارة الأراضي واللامركزية تدريبا قبل النشر لـ 44 مسؤولا محليا من المؤكدة تعييناتهم حديثا، بمن فيهم المحافظون ونواب المحافظين والأمناء العامون للمحافظات، فضلا عن تدريب رؤساء البلديات.

55 - ومنذ كانون الثاني/يناير، تواصل الحكومة تنفيذ مبادرة رائدة في بامباري وبوار وبوسانغوا لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية عن طريق الشبكات النقالة، بهدف التقليل إلى أدنى حد من حالات الغياب عن مراكز العمل، وتحسين تقديم الخدمات، وزيادة الثقة في ممثلي الدولة.

إصلاح قطاع الأمن

56 - واصلت البعثة المتكاملة الدعوة لدى السلطات لإحراز تقدم نحو إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن الداخلي، أو إنشاء لجنة معنية بمواءمة الرتب، بما في ذلك إنشاؤها في إطار الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وواصلت البعثة دعم إنشاء آليات أقوى لمساءلة قوات الدفاع والأمن الداخلي. وفي 27 شباط/فبراير، اعتمدت الحكومة مذكرة توصي بإنشاء آلية وطنية لفحص سوابق الموظفين للتحري عن المجندين الجدد والأفراد النظاميين الموجودين في الخدمة. وفي 15 أيار/مايو، قدمت البعثة المتكاملة معدات إلى المفتشيات المركزية لقوات الدفاع والأمن لتيسير الأداء الفعال لنظام القضاء العسكري.

القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

57 - في 1 حزيران/يونيه، كان مجموع قوام القوات المسلحة الوطنية يبلغ 244 8 جنديا، من بينهم 619 امرأة؛ وتم نشر 924 1 جنديا في 23 موقعا، بزيادة قدرها 547 جنديا منذ التقرير السابق. وكانت قد انتشرت القوات المسلحة حديثا في بيراو ونديليه وأوبو بالإضافة إلى حدوث تناوب للقوات في ألينداو وبانغاسو. وتضررت فعالية عمليات النشر بسبب التحديات اللوجستية والمالية، فضلا عن ضعف القيادة والسيطرة.

58 - وفي 18 شباط/فبراير، شرعت السلطات الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، في تجنيد 600 2 من فرد من القوات المسلحة الوطنية؛ وقد عُلقت الحملة في 27 آذار/مارس بسبب مرض كوفيد-19. وفي 20 أيار/مايو، أعربت السلطات الوطنية عن رغبتها في استئناف حملة التجنيد. وقامت بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى بتدريب 267 فردا من القوات وقام الاتحاد الروسي بتدريب 355 فردا قبل تعليق العمليات في آذار/مارس ونيسان/أبريل، على التوالي، بسبب الجائحة.

59 - وفي 1 حزيران/يونيه، كان قد تم نشر 162 1 من ضباط الشرطة والدرك، بمن فيهم 39 امرأة، في 69 موقعا، أي بزيادة قدرها 38 فردا منذ التقرير السابق. وواصل ما مجموعه 000 1 مجند، تبلغ نسبة النساء فيهم ما يقرب من 26 في المائة، الحصول على التدريب بدعم من البعثة المتكاملة. وفي 2 آذار/مارس، أدمجت السلطات الوطنية 200 من أفراد الشرطة المساعدة، من بينهم 98 امرأة، في قوات الشرطة، في حين أُدمج 50 شابا (37 من الذكور و 13 من الإناث) في قوات الدرك بعد حصولهم على التدريب في أنغولا. ويجري تدريبهم حاليا في أكاديميتي الشرطة والدرك على السواء. وتمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، لا تقدم البعثة المتكاملة الدعم لهؤلاء المجندين قبل إجراء الفحص السليم. وقد علقت البعثة الاستشارية التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى انتشارها بسبب الجائحة.

60 - وأكملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بناء مستودع جِهوي للذخيرة في بوار وأصلحت مستودعا للأسلحة في بانغي. وتم تدريب ما مجموعه 30 من أفراد قوات الدفاع والأمن الداخلي على إدارة الأسلحة والذخائر والتخلص من الذخائر المتفجرة. ووفرت البعثة المتكاملة أيضا مرافق تخزين مؤقتة للأسلحة والذخائر في باوا وبوار للوحدات الأمنية المختلطة الخاصة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

61 - لم تُنفذ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أي عملية من عمليات نزع السلاح والتسريح. ويتوقف استئناف هذه العمليات على رفع ما يتعلق بجائحة كوفيد-19 من تدابير تحد من الأسفار ومن التجمعات الكبرى، كما يتوقف على مدى التعاون الذي تبديه الجماعات المسلحة. وقد أوعز الرئيس في 11 أيار/مايو إلى المؤسسات الوطنية المسؤولة أن تقوم بالاستعدادات اللازمة للشروع في عملية لنزع السلاح والتسريح في المنطقة الوسطى من البلد. وفي 29 أيار/مايو، ناقشت لجنة التشاور والمتابعة التابعة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جدولا زمنيا جديدا للعمليات يُتوخى فيه بدء العمليات في الشمال الشرقي بحلول منتصف حزيران/يونيه.

62 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذ مشاريع للحد من العنف المجتمعي. ففي 1 حزيران/يونيه، كان 014 4 مستفيدا، من بينهم 570 1 امرأة، يعملون في مشاريع مدرة للدخل ومشاريع مجتمعية. ومنذ آب/أغسطس 2019، تم جمع 41 قطعة من السلاح الحربي و 640 1 قطعة سلاح تقليدية الصنع و 913 قطعة من الذخيرة. ومنذ 1 نيسان/أبريل 2020، أعيد توجيه المشاريع لتقديم الدعم في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19، دون التوقف عن العمل على جبهة الحد من العنف، بما في ذلك إنتاج مواد النظافة الصحية، وتوفير المياه، وتجديد مرافق العزل.

العدالة وسيادة القانون

63 - ارتفع عدد المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف التي تؤدي وظائفها من 16 إلى 17 محكمة وانخفض عدد الموظفين القضائيين العاملين من 129 إلى 119 بسبب انعدام الأمن، وعدم كفاية البنيات التحتية القضائية، وانخفاض عدد البعثات القضائية إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وعُلقت أنشطة بناء القدرات في 20 آذار/مارس عقب ظهور جائحة كوفيد-19. وقدمت البعثة وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي المساعدة لوزارة العدل لمنع انتشار الفيروس مع كفالة احترام الحقوق والإجراءات القضائية، ومواصلة منظومة العدالة أداء وظائفها الأساسية.

64 - ولم يُبلغ حتى 1 حزيران/يونيه عن أي حالة إصابة بمرض كوفيد-19 داخل السجون. وفي 23 نيسان/أبريل، وضعت وزارة العدل، بدعم من شركاء دوليين، الصيغة النهائية لاستراتيجية للوقاية من كوفيد-19 والتخفيف من مخاطر الإصابة في المؤسسات السجنية. وبعد صدور مرسومين رئاسيين في 24 و 30 نيسان/أبريل، قامت السلطات الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، بتحديد المحتجزين المؤهلين للإفراج. وأُفرج عن 676 محتجزا من أصل 482 1. وعملت البعثة مع السلطات لاجتناب الإفراج بطرق غير مقصودة أو غير مشروعة عن محتجزين خطرين أو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي.

65 - وعززت البعثة في أيار/مايو من التدابير الأمنية في سجن نغاراغبا المركزي ومرفق الاحتجاز التابع له في كامب دي رو، في أعقاب تهديدات بهجمات محتملة وهروب محتجزين ينتمون إلى ميليشيات أنتي بالاكا. وفي 28 أيار/مايو، اكتملت عملية إعادة بناء قسم آمن في مرفق الاحتجاز في كامب دي رو بدعم مالي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مشروع مشترك بين البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

66 - وواصلت المحكمة الجنائية الخاصة التحقيق في ثماني قضايا، بما في ذلك تحقيق أُعلن عنه في أيار/مايو في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُشتبه في أنها ارتُكبت في نديليه. واعتقلت البعثة المتكاملة، بموجب ولايتها المتعلقة باتخاذ التدابير المؤقتة العاجلة، 59 شخصاً يُشتبه في ارتكابهم جرائم.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

67 - وثقت البعثة المتكاملة 213 حادثا من حوادث انتهاك حقوق الإنسان والحوادث التي يمكن أن تكون انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ويتعلق معظم هذه الحوادث بهجمات شنتها الجماعات المسلحة على المدنيين، وقد تضرر منها ما لا يقل عن 391 ضحية (238 رجلا، و 48 امرأة، و 54 فتى، و 27 فتاة، و 9 ضحايا مجهولي الهوية، و 15 حالة سقط في كل واحدة منها مجموعة من الضحايا دفعة واحدة)، وذلك في اخفاض عما كان في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث وقع 256 حادثا وبلغ عدد الضحايا 455 شخصا. وأُبلغ عن مقتل 48 مدنياً بسبب أحداث النزاع. وظلت الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام هي الطرف الأكثر ضلوعا في هذه الحوادث، حيث تعود لها المسؤولية في ارتكاب 201 حادثا خلفت 376 ضحية. وكان موظفو الدولة، ولا سيما أفراد القوات المسلحة الوطنية، ضالعين في 10 حوادث تضرر منها 12 ضحية.

68 - وفي 4 و 5 آذار/مارس، شاركت جمهورية أفريقيا الوسطى في اجتماع للجنة المعنية بحقوق الإنسان أوصى بتمكين جميع الضحايا من سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الخاصة، كما أوصى بتمكين لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة من بدء عملياتها.

العدالة الانتقالية

69 - أصدر الرئيس في 7 نيسان/أبريل القانون المنشئ للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وفق ما نص عليه الاتفاق. وسيكون من بين مسؤوليات هذه اللجنة تقصي الحقائق وتحديد الأسباب الجذرية للانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان؛ وتكريم ذكرى الضحايا وما مروا به من تجارب؛ واقتراح برنامج لدفع التعويضات وتدابير لمكافحة الظلم؛ والعمل لتحقيق المصالحة الوطنية. وستقدم البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والتشغيلي لضمان استقلالية اللجنة، بما في ذلك فيما يتعلق بوضع نظامها الداخلي وإعداد ميزانيتها وتدريب موظفيها على التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

70 - وثقت البعثة المتكاملة 80 حادثا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وصل فيها عدد الضحايا إلى 109 (53 امرأة و 54 فتاة ورجلان، بما في ذلك 72 حالة اغتصاب أو محاولة اغتصاب، أسفرت إحداها عن وفاة الضحية، و 6 حالات من الزواج القسري، وحالتان من الاستعباد الجنسي). ووقع العدد الأكبر من الحوادث في مناطق الترحال الرعوي حيث تعرضت النساء والفتيات للاعتداء من قبل رعاة مسلحين ربما كانوا ينتمون إلى ائتلاف سيليكا السابق. ونظمت السلطات المحلية، بدعم من البعثة المتكاملة، 10 دورات للتوعية لـ 78 امرأة وفتاة بشأن سبل اللجوء إلى القضاء.

71 - وقد خلُصت البعثة المتكاملة في تقييم للقدرة المحلية على رصد العنف الجنسي وإجراء ما يتعلق به من تحقيقات أجرته في بريا في شباط/فبراير إلى أن الخوف من الأعمال الانتقامية والوصم هما العقبتان الرئيسيتان اللتان تمنعان الضحايا من الإبلاغ عما يقع من حوادث. وتكثف البعثة من أنشطة التوعية، ولا سيما في المجتمعات الريفية على طول محور بريا.

الأطفال والنزاع المسلح

72 - اعتمد المجلس الوطني في 27 شباط/فبراير قانون حماية الطفل، ولا يزال ينتظر توقيع الرئيس ليصدر. ويجرم مشروع القانون تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال واستخدامها إياهم، كما يجرم الأفعال الجسيمة الأخرى التي تُرتكب ضد الأطفال، ويعتبر الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة ضحايا.

73 - وفُصل عن الجماعات المسلحة 186 طفلا (64 فتاة و 122 فتى)، وأُدرجوا ضمن برامج إعادة الإدماج التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). والتحق ببرامج إعادة الإدماج 127 طفلا آخرين ممن انفصلوا بمبادرة ذاتية منهم (39 فتاة و 88 فتى) عن ميليشيات أنتي بالاكا في القرى المحيطة بكاغا - باندورو.

74 - وزاد إغلاق المدارس بسبب الجائحة من حدة حالة الضعف التي يعيش فيها الأطفال. وقد أعدت البعثة المتكاملة واليونيسيف إعلانات إذاعية تتناول الأمور المتعلقة بحماية الأطفال موجهة للجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية والأطفال.

تاسعا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

75 - ووفقا لدراسة سريعة شاركت في إجرائها الحكومة والجهات المانحة، يُتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية أفريقيا الوسطى بنسبة 6,2 نقاط مئوية، الأمر الذي سينتج عنه نمو بنسبة سالبة تبلغ 1,2 في المائة، إذا استمرت جائحة كوفيد-19 لمدة لا تقل عن ستة أشهر. ويُتوقع أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بشدة من تقلص القطاعات الإنتاجية وانخفاض الصادرات، الأمر الذي سيتسبب في انخفاض الإيرادات العامة وضعف قدرة الدولة على تغطية النفقات. وقد استفحل تقلص الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك إغلاق المؤسسات التجارية الصغيرة وغير الرسمية، من جراء الجائحة، وأدى ذلك بالفعل إلى تدهور الظروف المعيشية، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويقدر البنك الدولي التضخم بنسبة 3,5 في المائة.

76 - وسيلزم تمويل يقدر بمبلغ 222,5 مليون دولار لتغطية نفقات التدابير الوطنية لمواجهة جائحة كوفيد-19. وقد التزم الشركاء في التنمية حتى 1 حزيران/يونيه بتقديم مبلغ إضافي قدره 87,1 مليون دولار على سبيل الدعم المباشر لميزانية عام 2020. وأعدت الأمم المتحدة خطة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي بتمويل قدره 138,9 مليون دولار، مع تمويل مبادرات فورية من أموال تُنقل من برامج أخرى.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

77 - في 1 حزيران/يونيه، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة المتكاملة 370 11 فردا (4,1 في المائة منهم نساء)، من أصل القوام المأذون به البالغ 650 11 فردا، منهم 311 من ضباط الأركان (51 امرأة) و 153 من المراقبين العسكريين (40 امرأة). ويتألف القوام من 11 كتيبة للمشاة؛ وكتيبة واحدة عالية التأهب؛ ومجموعة قتالية؛ وسرية من القوات الخاصة؛ وسرية لقوة الرد السريع؛ ووحدات تمكينية، وتحديداً سرية للشرطة العسكرية، وخمس سرايا هندسية، وسرية للنقل الثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، ومستشفى واحد من المستوى الأول بوحدة جراحية متقدمة. كما كان لدى البعثة ثلاث وحدات طائرات هليكوبتر، بما في ذلك وحدة جوية نشر فريقها المتقدم في 29 أيار/مايو. وتحتاج قوة البعثة إلى وحدة جوية مسلحة وقوة للرد السريع؛ وهذه الأخيرة هي حاليا قيد النشر.

عنصر الشرطة

78 - في 1 حزيران/يونيه، بلغ قوام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة 008 2 أفراد (11,75 في المائة منهم نساء)، من مجموع القوام المأذون به البالغ 080 2 فرداً، يشمل 332 فرداً من أفراد الشرطة و 676 1 فرداً في 11 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة ووحدة لدعم للشرطة. وتوجد حالياً في بانغي في إطار القوة المشتركة وحدة دعم الشرطة وست وحدات من الشرطة المشكَّلة. وتنتشر خمس من وحدات الشرطة المشكَّلة في مناطق بامباري وبربراتي وبوار وبريا وكاغا - باندورو. وينتشر جزء من وحدة كاغا -

باندورو في باتانغافو. وفي 16 أيار/مايو، نُقل بصورة مؤقتة جزء من وحدات الشرطة المشكلة من بانغي وبامباري إلى نديليه.

الموظفون المدنيون

79 - في 1 حزيران/يونيه، كان يعمل في البعثة المتكاملة 425 1 من الموظفين المدنيين (26 في المائة منهم نساء)، من بينهم 215 من متطوعي الأمم المتحدة، و 102 من موظفي الإصلاحيات المقدمين من الحكومات، وهو ما يمثل 91 في المائة من الوظائف المأذون بها وهي 559 1 وظيفة.

حالة اتفاق مركز القوات

80 - قام مكتب الجمارك في 14 نيسان/أبريل بحجز 15 شاحنة تنقل الإسمنت لمقاول يعمل مع البعثة المتكاملة، ولكن أُفرج عنها في 7 أيار/مايو بعد مناقشات بين البعثة والحكومة. وفي 17 نيسان/أبريل، أصرت الجمارك الوطنية والدرك الوطني على تفتيش حاويتين لوحدة عسكرية تابعة للبعثة المتكاملة، بدعوى احتوائهما ذخائر. وأُفرج عن الحاويتين في 18 أيار/مايو بعد تدخل البعثة.

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

81 - سُجل 115 حادثا أمنيا أُصيب فيها أفراد من الأمم المتحدة. فقد قُتل ثلاثة أفراد: واحد خلال هجوم عدائي، وآخر بعد تعرضه للاختطاف، وثالث عن طريق الخطأ. وأُصيب 36 فردا بجروح، ثلاثة منهم أُصيبوا في هجوم عدائي، وآخر أُصيب طعنا، وخمسة في هجمات جماعية، و 27 أُصيبوا في حوادث المرور. وفي شباط/فبراير، واجهت البعثة حملة تضليل تحرض على ممارسة العنف ضد أربعة موظفين دوليين ومحليين، بما في ذلك من خلال وسائط الإعلام الاجتماعية ووسائل الإعلام المحلية. واستُهدف موظفو منظومة الأمم المتحدة ثماني مرات. وفُرضت قيود على التحركات في جميع أنحاء البلد بسبب المخاطر الأمنية وتدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19. وإلى حدود 1 حزيران/يونيه، تأكدت 21 حالة إصابة بمرض كوفيد-19 في صفوف موظفي البعثة، بما في ذلك حالتان تماثل صاحباهما للشفاء.

82 - وفتحت السلطات الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، 21 تحقيقا في حالات الهجمات التي استهدفت حفظة السلام؛ حيث تتولى الشرطة 18 من هذه التحقيقات، بينما توجد ثلاثة تحقيقات بيد قضاة التحقيق.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

83 - أُبلغ عن سبعة ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ستة منها ضد أفراد عسكريين وادعاء واحد ضد متعاقد مدني. وسُجل ما مجموعه تسعة ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2020.

84 - وواصلت البعثة العمل على منع سوء السلوك باتخاذ تدابير وقائية قوية وتكثيف جهود التنسيق بين عناصر البعثة. ونُظمت دورات تدريبية على سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكان ذلك على الإنترنت بسبب ظروف الجائحة.

85 - ونتيجة لأنشطة التوعية المكثفة، وتدريب 75 من المكلفين بالتنسيق في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وشبكة ممتدة على نطاق البلد من 27 آلية مجتمعية لتقديم الشكاوى تضم 625 عضوا،

صـــار يتزايد وعي الناس بمعايير الســـلوك المتوقع من موظفي الأمم المتحدة، كما صـــارت تتزايد معرفتهم بقنوات الإبلاغ المتاحة.

86 - وواصـل المدافع عن حقوق الضـحايا في الميدان تنسـيق الدعم المقدم للضـحايا مع كيانات الأمم المتحدة المعنية حتى يحصـل الضـحايا على المسـاعدة اللازمة في الوقت المناسـب. غير أن الخدمات التي تُقدم للضحايا تأثرت بالقيود المفروضة في ظل جائحة كوفيد-19.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

87 - واصلت البعثة المتكاملة العمل على التقليل من بصمتها البيئية، بما في ذلك المخاطر الناشئة من المياه المســـتعملة، وذلك بإقامة محطتين لمعالجة مياه المجارير، زيادة على المحطات الســـت والأربعين الموجودة أصلا. وركبت البعثة 172 من العدادات لرصد استخدام محطة توليد المياه من المحيط الحيوي في أوبو. والعمل جار حاليا لتسميد النفايات الصلبة وترميدها واستصلاح مدفن القمامة في كولونغو، إلى جانب مشروع تجريبي لفرز النفايات في قاعدة اللوجستيات في بانغي. ووضعت البعثة المتكاملة خطة رئيسية لإدارة النفايات تشمل إقامة مستودعات لإدارة النفايات وتسميد النفايات للحد من مخاطر النفايات. وواصلت البعثة تركيب أجهزة قراءة العدادات لتوسيع نطاق رصد استهلاك الطاقة.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

88 - واصـلت البعثة المتكاملة تعزيز أدائها تمشـيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السـلام. ومنذ اندلاع جائحة كوفيد-19، قامت البعثة المتكاملة بتكييف نهجها للاضـطلاع بولايتها ذات الأولوية، بما في ذلك من خلال زيادة اســـتخدام التكنولوجيا، مع التركيز على حماية المدنيين والحفاظ على الاســـتقرار؛ والحفاظ على المكاسـب التي تحققت في عملية السـلام واحترام اتفاق السـلام؛ والمسـاعدة في إجراء الانتخابات في إبانها، والحفاظ على سلطة القانون؛ وتيسير وصول المساعدات الإنسانية؛ وحماية أفراد الأمم المتحدة.

89 - وقد أنجز قائد القوة ثلاثة تقييمات للوحدات، فجاءت النتائج باعتبار أداء وحدتين مرضـــيا وتوجيه الإشـادة إلى واحدة على أدائها المثالي. وأجرت البعثة تقييما لمقر أحد القطاعات أسـفر عن نتائج مرضـية. ومن بين ما لُمس من تحديات الثغرات في جمع المعلومات الاستخبارية، بما في ذلك بسبب الحواجز اللغوية مع السكان، وتشـتت الانتشـار بسبب عدد قواعد العمليات المؤقتة، وعدم كفاية الأمن في المنطقة المحيطة. وتلقت الوحدات والمقار التي خضـــعت للتقييم توصـــيات وتعليمات محددة لتحســـين الأداء، بما في ذلك المهارات العســـكرية، والقدرة اللغوية، والحد من حوادث المرور، ومنع الاســـتغلال والانتهاك الجنســـيين. وقد عُلقت أعمال التقييم منذ 22 آذار/مارس بســـبب جائحة كوفيد-19 ويُتوقع أن تُســـتأنف بعد رفع تدابير مواجهة الجائحة.

90 - وأعاد عنصر الشرطة تقييم 10 وحدات من وحدات الشرطة المشكلة ووحدة دعم الشرطة. واعتُبرت عشـر وحدات مرضـية في الإجمال، بينما اعتُبر أن وحدة من وحدات الشرطة المشكلة تحتاج إلى التحسين من جوانب صـيانة المعدات وتوافرها وصـلاحيتها للاسـتعمال. ووضـعت خطط لتحسـين الأداء لكل وحدة لمعالجة ما لُمس من أوجه القصور، بما في ذلك ما يتعلق بالمعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي، وانتهاء العمر الافتراضي للذخائر والذخائر غير الفتاكة لدى بعض الوحدات، وعدم كفاية أمن المحيط.

91 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء للرفع من مستوى تقييم الأداء والتنسيق والتخطيط المتكامل. واعتُمدت مجموعة من الآثار والنتائج المتوخاة التي تتماشى مع الولاية والأهداف ذات الأولوية.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

92 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 312/73 ومقررها 555/73، مبلغ 910,1 ملايين دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وفي 1 حزيران/يونيه 2020، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة 159,8 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 2 099,5 مليون دولار. وسُدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

93 - من دواعي تفاؤلي أن جمهورية أفريقيا الوسطى، شعبا وحكومة، تواصل التقدم في الدفع قُدما بعملية السلام، حتى والبلد يصارع جائحة كوفيد-19. وفي الأشهر المقبلة، وبينما يتصدى البلد لحالة الطوارئ الصحية بالتزامن مع العمل للنهوض بالعملية السياسية وتنفيذ اتفاق السلام والتحضير للانتخابات، يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يبدوا العزم والثبات، وأن يعملوا بروح من التضامن للتصدي لتلك التحديات.

94 - والاتفاق، رغم ما يعترض تنفيذه من تحديات، لا يزال هو الإطار الرئيسي لاستعادة السلام وتوطيد دعائمه في البلد. وأنا أثني على الجهود التي تبذلها الحكومة وغيرها من الجهات الموقعة على الاتفاق للاستفادة من آليات التنفيذ الواردة في الاتفاق. وأرحب أيضا بالحوار الاستباقي والبناء بين الحكومة وقادة بعض الجماعات المسلحة لمعالجة دواعي القلق لدى الجانبين بالوسائل السلمية، وهو أمر ضروري لبناء الثقة. وأرحب بالجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة لتعزيز مشاركة المرأة في آليات الرصد والتنفيذ المحلية، وهو أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم.

95 - وقد أحرزت سلطات أفريقيا الوسطى تقدما هاما في النهوض بالإصلاحات السياسية الأساسية تمشيا مع التزاماتها بموجب الاتفاق، بما في ذلك سن التشريعات ذات الصلة. وأرحب بصفة خاصة بقانون إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة، حيث ستكون اللجنة آلية لتحقيق المصالحة الوطنية. ومن المهم الحفاظ على الحماس المرافق لإنشاء اللجنة لحشد التأييد الشعبي للاتفاق والإسهام في الاستقرار والوئام الاجتماعي على الصعيد المحلي. وينبغي التعجيل بسن التشريعات المعلقة ذات الصلة باللامركزية وبتمويل السلطات المحلية، وذلك لمعالجة المظالم التاريخية المرتبطة بالاستبعاد والتهميش.

96 - ومن دواعي التفاؤل الانخفاض المستمر لما يتعرض له الاتفاق من انتهاكات، غير أنني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار المواجهات العنيفة التي تكون فيها يد للجماعات المسلحة، الأمر الذي ينتج عنه أعمال عنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والقوات المسلحة الوطنية وحفظة السلام، وهي ممارسات يمكن أن تكون انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. فهذه الاشتباكات يمكن أن تزيد من حدة التوترات الطائفية وتسفر عن انقسامات على أسس عرقية في بعض الجماعات المسلحة الموقعة على

الاتفاق. ويساورني القلق أيضا من إعلان بعض الجماعات المسلحة على الملأ رفضها للاتفاق، فضلا عن الأعمال التوسعية التي تقوم بها بعض الجماعات المسلحة في انتهاك مباشر للاتفاق. وأنا أشجع جميع الأطراف الموقعة على تعزيز الحوار والبحث عن خيارات لبناء الثقة، بدعم من الشركاء الدوليين، ولا سيما من الجهات الضامنة والميسرة، مع ضمان المساءلة عن الانتهاكات. وأهيب على وجه الخصوص بجميع الأطراف أن تمتثل للاتفاق، وتكف عن استخدام العنف الجنسي، وأن تخضع الجناة للمحاسبة.

97 - ومن الملح بصفة خاصة أن تلتزم جميع الأطراف بندائي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي حتى يتسنى تركيز الجهود على مكافحة الجائحة. وأرحب بالموقف الإيجابي الذي قوبل به ندائي من قبل بعض الجماعات المسلحة، وأشجع هذه الجماعات على ترجمة هذا الموقف فورا إلى وقف لأعمال العنف. فقد آن الأوان ليتخذ أصحاب المصلحة موقفا حازما لا لبس فيه فيما يتعلق بتطبيق الجزاءات المقررة بموجب المادة 35 من الاتفاق، لأن السلام الدائم يتطلب إنصاف ضحايا العنف ومحاسبة الضالعين في الجرائم الخطيرة. وأرحب بتدخل البعثة القوي لحماية المدنيين من عنف الجماعات المسلحة، وبالدعم المتواصل الذي تقدمه للسلطات الوطنية في سعيها إلى تفعيل المساءلة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال ما تتخذه من تدابير مؤقتة عاجلة.

98 - ويساورني القلق لعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مع أن ذلك شرط أساسي من شروط اتفاق السلام. وبينما أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة للتواصل مع الجماعات المسلحة الموقعة، بما في ذلك بخصوص تشغيل الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، فإنني أحث جميع الأطراف على المشاركة بجدية، بما في ذلك من خلال إيجاد الفرص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين ومواءمة الرتب.

99 - وأرحب بالتشغيل التدريجي للوحدات الأمنية المختلطة الخاصة وأحث جميع أصحاب المصلحة على العمل معا وبحسن نية لتيسير نشر هذه الوحدات الذي طال انتظاره قبل الانتخابات. ومن الأهمية بمكان أن يبذل جميع الشركاء دعمهم، بما في ذلك إسداء المشورة المناسبة إلى السلطات فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر. وفي الوقت نفسه، يساورني قلق عميق من أن بعض الجماعات المسلحة المشاركة لا تزال تمارس العنف وتقوض ما يُبذل من جهود لإعادة بسط سلطة الدولة، مرتكبة بذلك انتهاكا صارخا للاتفاق المبرم.

100 - وستتأثر الانتخابات المرتقبة بالتحديات التي تعترض تنظيم عملية سياسية حساسة في خضم جائحة عالمية. ومن دواعي تفاؤلي أن أصحاب المصلحة من مختلف الأطياف السياسية لا يزالون ملتزمين بالنظام الدستوري. ويجب أن يكون نهج قائم على الحوار الشامل والشفافية والتوافق السياسي مرتكزا للقرارات الاستراتيجية الرئيسية بغية الحفاظ على بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية. وأناشد جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تقاوم أي إغراء لتسييس الجائحة.

101 - وإن لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى جميعهم مصلحة في العملية الانتخابية. ولذلك من المهم التواصل بصورة استباقية مع المجتمع المدني، بما في ذلك مع الزعماء الدينيين والنساء والشباب. فالقرار الذي اتخذه رئيس الوزراء بضم المعارضة السياسية والمجتمع المدني إلى اللجنة الاستراتيجية المعنية بالانتخابات خطوة هامة إلى الأمام. ومع ذلك، يتعين على السلطات الوطنية أن تعجل بإنشاء إطار استشاري يمكن الأحزاب السياسية من التحاور وحل الخلافات.

102 - والحفاظ على بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة وسلمية في موعدها يعتمد أساسا على احترام الأحزاب السياسية لمدونة لقواعد السلوك تُعتمد بتوافق الآراء لتشجيع التسوية السلمية للمنازعات الانتخابية عن طريق الحوار وآليات سيادة القانون المناسبة. ولكي تنجح الانتخابات في جميع أنحاء البلد، سيكون من اللازم المساواة في الحقوق السياسية، فضلا عن الحظر القطعي لخطاب الكراهية وأي شكل من أشكال التواطؤ بين القادة السياسيين والجماعات المسلحة في الفترة التي تسبق الانتخابات.

103 - وأثني على السلطة الوطنية للانتخابات لنشرها جدولا زمنيا منقحا للانتخابات يراعي التحديات التي تطرحها الجائحة مع الالتزام بالمواعيد الزمنية الدستورية. وأرحب أيضا بالتقدم الهام الذي أُحرز في التحضير لعملية تسجيل الناخبين، وكذلك بالتقدم الذي أُحرز في تعديل الإطار القانوني لكفالة حق التصويت للاجئين وغيرهم من المواطنين في الشتات. وأدعو البلدان المضيفة إلى تيسير مشاركة اللاجئين من رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الانتخابات. فإنه من الأهمية بمكان أن تكون العملية الانتخابية شاملة تماما، ولذلك أدعو إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تشجيع المرأة على المشاركة الفعلية، سواء من موقعها كناخبة أو من موقعها كمرشحة. وأرحب بما يُبذل من جهود لضمان تسجيل الناخبين وسير عملية الاقتراع في ظروف آمنة وفي مأمن من عدوى الفيروس، ولشرح تلك التدابير للسكان.

104 - وأرحب بالدعم السخي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والشركاء الآخرون إلى الصندوق المشترك للتبرعات الخاصة بالانتخابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأناشد الشركاء الدوليين أن يقدموا دعمهم في سد الخصاص المتبقي. فإن تلبية الاحتياجات من الموارد في الوقت المناسب أمر هام لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في موعدها.

105 - وقد أُحرز تقدم هام في بسط سلطة الدولة، وأنا أرحب بمواصلة بسط السلطتين الإدارية والقضائية، فضلا عن قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي. ويلزم بذل جهود متواصلة لدعم الأفراد في مناطق انتشارهم من أجل الحد من التغيب عن العمل وسوء السلوك، بما في ذلك الاعتداء على السكان بتصرفات تزيد من السخط وتؤجج النزاع.

106 - وقد بذلت الحكومة جهودا جديرة بالثناء لتحسين خضوع قوات الأمن للمساءلة. فإن أفراد الشعب في جمهورية أفريقيا الوسطى من حقهم أن يروا بالملموس أن الدولة تضطلع أكثر فأكثر بمسؤولياتها عن حمايتهم وأنها تقبل المحاسبة على الفشل في القيام بهذه المهمة. ويتعين على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تواصل جهودها لتفعيل نظام القضاء العسكري وإعداد قوات احترافية تتحلى بروح المسؤولية وتمثل الجميع لكي تسهر على ضمان سيادة القانون. ومن المهم أيضا أن يقدم الشركاء الدوليون دعما موحدا ومنسقا لقوات الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

107 - ولتحقيق السلام الدائم لا بد من أن يحترم الجميع سيادة القانون. ولكي يكون لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى ثقة في السلطات الوطنية، يتعين على جميع الجهات الفاعلة في الدولة أن تتحلى بالشفافية والانسجام في تطبيق القانون وأن تبني الثقة في سياق هذه الظرفية الصعبة. وينبغي لنظام العدالة الجنائية أن يواصل مكافحة الإفلات من العقاب بفعالية. وأنا أرحب في هذا السياق بقرار المحكمة الجنائية الخاصة التحقيق في ادعاءات وقوع جرائم خطيرة خلال الاشتباكات العنيفة التي نشبت في نديليه في الآونة الأخيرة.

108 - ولا يزال يساورني قلق بالغ من الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقد زادتها الجائحة سوءا، الأمر الذي يستدعي دعما عاجلا مستمرا من الشركاء الدوليين. وأرحب بالإجراءات السريعة التي

اتخذتها الحكومة لكبح تفشي الجائحة، وهي جهود تدعمها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون عن كثب. وأدعو إلى الاحترام التام لمبدأ عدم التمييز في العمل الإنساني وأحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة العمل بنهج غير سياسي في مواجهة جائحة كوفيد-19 والامتناع عن خطابات التضليل أو الكراهية.

109 - وأدين بشـــدة الهجمات المســتمرة على القائمين على إيصـــال المعونات وعلى المنظمات غير الحكومية، وكذلك اســتهداف حفظة الســلام، وهي أعمال يمكن أن تكون جرائم حرب. وأنا متفائل بأن تعزيز التعاون بين البعثة المتكاملة والشركاء في العمل الإنساني في نديليه سيعزز من حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في المدينة. وينبغي ألا يكون الشركاء الدوليون الذين يعملون في جمهورية أفريقيا الوسطى هدفا لأي عمل يحرض على العنف أو ينشر معلومات مضللة. وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى فرض سيادة القانون في هذا الصدد.

110 - والدعم المســتمر من بلدان المنطقة ضــروري لتحقيق الســلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوســطى. ولذلك فإنني أتطلع إلى استئناف اللجان الثنائية المشتركة وغيرها من المبادرات الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية مع البلدان المجاورة. وأرحب أيضـــا بالتعاون والتآزر الذي يطبع عمل المجتمع الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبينما تبقى علاقات الشراكة المتينة أمرا أساسيا، فإن المسؤولية عن بناء مستقبل مشرق تقع في نهاية المطاف على عاتق جمهورية أفريقيا الوسطى شعبا وحكومة.

111 - وســـتواصـــل البعثة المتكاملة العمل بحرص على تحقيق التوازن بين ما يبذله ممثلي الخاص من مساعي حميدة وما يجريه من اتصالات سياسية وبين الموقف الأمني القوي لحماية المدنيين وتيسير الظروف المؤدية إلى السـلام والاسـتقرار، ولا سيما خلال الفترة الانتخابية. ولذلك، فإنه من دواعي الانشـغال أن تكون البعثة المتكاملة لا تزال تواجه ثغرات في الاحتياجات التشـغيلية للاضـطلاع بالمهام الأسـاسـية الموكلة إليها، بما في ذلك حاجة البعثة إلى وحدة جوية. وأناشـد في هذا الصـدد البلدان المسـاهمة بقوات وبأفراد شـرطة أن تنظر في نشر هذه القدرة اللازمة وأن تعمل عن كثب مع الأمانة العامة من أجل نشر ضباط شرطة من ذوي الخبرات والمؤهلات اللازمة. وأرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها البعثة للوفاء بأعلى معايير الأداء، بما في ذلك من خلال التموقع في طليعة المبادرات الرامية إلى الاستغلال الأمثل للموارد.

112 - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوســـطى رئيس البعثة المتكاملة، منكور ندياي، على تفانيه في أداء دوره القيادي. وأعرب كذلك عن امتناني لموظفي الأمم المتحدة المدنيين وأفرادها النظاميين على ما يبذلونه من جهود دؤوبة للوفاء بالولاية المنوطة بالبعثة في ظروف صعبة وغير متوقعة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والبلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وإلى جميع الشـركاء الآخرين، على دعمهم القيم وإسهامهم في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصـــادية لدول وســط أفريقيا وللشــركاء الإقليميين على ســعيهم الدؤوب لتحقيق السلام الدائم لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: القوام العسكري وقوام الشرطة في 1 حزيران/يونيه 2020

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات
الأرجنتين	0	2	0	2		
بنغلاديش	12	18	999	1029		
بنن	3	5	0	8		20
بوتان	2	2	0	4		
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	3	2	0	5		
البرازيل	3	5	0	8		1
بوركينا فاسو	0	4	0	4		32
بوروندي	5	6	745	756		
كمبوديا	5	6	200	211		
الكاميرون	3	5	746	754	279	20
الصين	0	2	0	2		
كولومبيا	2	0	0	2		
الكونغو	5	10	0	15	139	2
كوت ديفوار	0	4	0	4		20
تشيكيا	3	0	0	3		
جيبوتي	0	0	0	0		3
مصر	8	22	982	1012	139	7
فرنسا	0	9	0	9		3
غابون	0	0	450	450		
غامبيا	4	4	0	8		5
غانا	4	10	0	14		7
غواتيمالا	2	2	0	4		
غينيا	0	0	0	0		16
إندونيسيا	6	7	200	213	140	5
الأردن	3	7	0	10		18
كينيا	7	8	0	15		
مدغشقر	0	0	0	0		1
مالي	0	0	0	0		16

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات
موريتانيا	8	7	450	465	280	
المكسيك	0	1	0	1		
المغرب	2	16	750	768		
نيبال	5	13	720	738		
النيجر	1	4	0	5		32
نيجيريا	0	3	0	3		
باكستان	9	30	1 213	1 252		
باراغواي	2	1	0	3		
بيرو	6	9	204	219		
الفلبين	2	1	0	3		
البرتغال	0	9	179	188		16
جمهورية مولدوفا	2	1	0	3		
رومانيا	0	0	0	0		7
الاتحاد الروسي	3	11	0	14		
رواندا	9	18	1 360	1 387	420	17
السنغال	0	6	10	16	279	37
صربيا	2	3	72	77		
سيراليون	4	1	0	5		
إسبانيا	0	0	0	0		3
سري لانكا	0	1	110	111		
السويد	0	0	0	0		4
توغو	4	6	0	10		20
تونس	2	0	0	2		20
جمهورية تنزانيا المتحدة	0	5	450	455		
الولايات المتحدة الأمريكية	0	7	0	7		
أوروغواي	0	2	0	2		
فييت نام	1	5	0	6		
زامبيا	8	14	909	931		
زمبابوي	2	0	0	2		
المجموع	**152**	**314**	**10 749**	**11 215**	**1 676**	**332**

المرفق الثاني

الخريطة

